E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/1999/4
18 February 1999
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
الدورة الثالثة
جنيف، ٣ -١٤ آيار/مايو ١٩٩٩

العنصر البرنامجي ثانيا - أ

# المسائل التي تركت معلقة والمسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

## الحاجة إلى الموارد المالية

## تقرير الأمين العام

موجـــز

توجد في قطاع الغابات في معظم البلدان النامية حاجات كبيرة إلى التمويل لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، ولكنه يخضع لتقييدات كثيرة. وهذا التقرير يبحث باقتضاب بعض تلك التقييدات فضلا عن الآليات المالية الممكنة للتصدي لها. والتقرير يسلم بأن الإفتقار إلى شبكة قواعد بيانات دولية موثوق منها يشكل قيدا هاما على توجيه المداولات الدولية بشأن السياسة العامة في مجال الغابات. والكثير من البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود تحتاج إلى مراعاة خاصة فيما يتعلق بالتمويل، بما فيه تعبئة موارد المجتمعات المحلية والآليات الدولية من قبيل آليات اتفاقية مكافحة التصحر.

ومرفق البيئة العالمية هو واحد من المصادر الدولية الرئيسية للتمويل العام، إلا أننا نجد أنه، على أهميته، فإن إمكانيات تمويله لكل جوانب الإدارة المستدامة للغابات محدودة. أما فيما يتعلق بإنشاء صندوق دولي للغابات، فإن النظام الراهن للتعاون المالي، وهو نظام يتسم بدرجة عالية من اللامركزية ويخلو على ما يبدو من التنسيق، يتعارض مع نظام يقوم على صندوق دولي وحيد. وفي كلا هذين النظامين كثير من الجوانب الإيجابية والسلبية يجب اعتبارها لدى تقدير جدارتهما النسبية. ونظرا إلى أهمية القطاع الخاص، فإنه يُقترح إنشاء كيان مبتكر لتشجيع الإستثمار يستعين بالموارد العامة ويستجمع دعم القطاع الخاص لكل أنواع الأنشطة التجارية وغير التجارية المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات، بما فيها الأنشطة التي يُضطلع بها في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود.

ولا تزال معظم الإستنتاجات التي خلص إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ومقترحات العمل التي قدمها صحيحة وجديرة بالمتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان والمنظمات ذات الصلة أن تتعاون بغية زيادة فعالية الموارد الموجودة إلى حدها الأقصى، واستطلاع الموارد والآليات الجديدة (بما فيها ما يتصل منها بتغير المناخ والتنوع الأحيائي)، وتعزيز الطاقة المؤسسية للبلدان النامية، وتحسين قواعد البيانات المتصلة بالتدفقات المالية، والنظر في قضايا الصناديق الدولية التي ينبغي دعمها. ويشتمل الفرع الثالث على استنتاجات ومقترحات عمل مفصلة.

## المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٦ | ٤ |
| | ألف - الولاية | ١ - ٣ | ٤ |
| | باء - نظرة عامة على عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات | ٤ - ٥ | ٥ |
| | جيم - الحاجات إلى التمويل | ٦ - ٧ | ٥ |
| ثانيا - | المسائل الرئيسية في تمويل الغابات | ٨ - ٦٢ | ٦ |
| | ألف - مسائل عامة في تمويل الغابات | ٨ - ١٣ | ٦ |
| | باء - المسال التي جرى تحديدها في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات | ١٤ - ٦٢ | ٧ |
| | ١ - البيانات والإتجاهات بالنسبة إلى التدفقات المالية | ١٤ - ٢٢ | ٧ |
| | ٢ - مرفق البيئة العالمية | ٢٣ - ٢٩ | ١٠ |
| | ٣ - استخدام الآليات المالية القائمة بمزيد من الفعالية | ٣٠ - ٣٦ | ١٢ |
| | ٤ - الطرق المبتكرة لتوليد موارد مالية جديدة وإضافية | ٣٧ - ٤٥ | ١٤ |
| | ٥ - حاجات البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود | ٤٦ - ٥١ | ١٧ |
| | ٦ - الآليات المالية الممكنة الجديدة | ٥٢ - ٦٢ | ١٨ |
| ثالثا - | إستنتاجات أولية ومقترحات للعمل | ٦٣ - ٧٢ | ٢١ |
| | ألف - إستنتاجات | ٦٣ - ٧٠ | ٢١ |
| | باء - مقترحات للعمل | ٧١ - ٧٢ | ٢٢ |

## أولا - مقدمة

### ألف - الولاية

١ - تكمن المسائل المتصلة بالموارد المالية في صميم مداولات السياسة العامة بشأن حفظ وإدارة جميع أنواع الغابات وتنميتها بصورة مستدامة. وقد اعترف الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بأن هذه المسائل شاملة لعدة قطاعات ومترابطة، كما تتطلب اتباع نهج كلي على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - وتوخيا للبناء على النتائج التي خلص إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وإحراز تقدم بشأن المسائل القائمة فيما يتعلق بالموارد المالية، عمد المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، في دورته الأولى، إلى تعريف العنصر البرنامجي ثانيا - أ على الوجه التالي:

"النظر في المسائل التي تركت معلقة بشأن الحاجة إلى الموارد المالية. النظر على وجه الإستعجال في خيارات العمل التالية، الواردة في الفقرة ٦٨ من تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورته الرابعة (E/CN.17/1997/12):

'١' الحث على إنشاء صندوق دولي لدعم الأنشطة المتصلة بإدارة الغابات إدارة مستدامة؛

'٢' مواصلة العمل لتعزيز التمويل بوسائل أخرى تتضمن، في جملة أمور، دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات "بريتون وودز"، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام الآليات المالية الحالية على نحو أنجع، ولتوليد موارد مالية جديدة وإضافية من القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والدولي من أجل دعم الأنشطة المتصلة بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة." (أنظر E/CN.17/IFF/1997/4، الفقرة ٧، الفئة الثانية (ألف)).

٣ - وكانت هذه المسائل محل مناقشة أولية في الدورة الثانية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (جنيف، ٢٤ آب/أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨)، وفيها طلب المشاركون المعلومات التالية: (أ) بيانات مستكملة عن التدفقات المالية المتعلقة بالغابات؛ (ب) وتجميع لخبرات البلدان فيما يتعلق بالآليات المالية الجديدة والمبتكرة؛ (ج) وبيان جامع لتقييمات فعالية الصناديق الدولية القائمة؛ (د) وتوثيق عرى التنسيق والتعاون بين أمانتي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ (هـ) وتحديد الإحتياجات الخاصة للبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود. وهذا التقرير يهدف إلى التصدي لهذه الموضوعات.

## باء - نظرة عامة على عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤ - إن الكثير من الإستنتاجات التي خلص إليها ومقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الرابعة لا تزال صحيحة وواردة. وقد دعا الفريق إلى مزيد من البرامج الحرجية، وأكد من جديد على الحاجة إلى الوفاء بالتعهدات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن التمويل لأغراض التنمية المستدامة بوجه عام والإدارة المستدامة للغابات بوجه خاص. وشدد الفريق أيضا على أهمية إصلاح السياسات العامة، على الوجه المجمل في مبادئ الغابات، وكذلك على تعبئة الموارد المحلية. كما أنه أكد على استغلال المتاح من ريوع الغابات بالكامل لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتزويد القطاع الخاص بالحوافز والتنظيم من أجل الإستثمار في الإدارة المستدامة للغابات.

٥ - والتحديات المقبلة ذات وجهين: أولهما الوفاء بالإلتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وثانيهما قيام جميع البلدان بتنفيذ مقترحات العمل التي قدمها الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد من مسائل التمويل الهامة جدا في جدول أعمال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء صندوق دولي للغابات، وهي تحتاج إلى تحليل جدي ومداولات جدية. ولدى التركيز على المسائل الجديدة أو التي لم يتم حلها فيما يتعلق بالموارد المالية، فإنه يبدو أن ثمة أهمية مماثلة للإستمرار في تركيز الإهتمام على تنفيذ الإستنتاجات التي خلص إليها الفريق ومقترحات العمل التي قدمها.

## جيم - الحاجات إلى التمويل

٦ - بحث الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بكثير من التفصيل الحاجات الكبيرة إلى التمويل لأغراض الإدارة المستدامة للغابات واتفق عليها. وكانت تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتمويل الحاجات في جميع مجالاته البرنامجية تشتمل على حوالي ٣١ بليون دولار في السنة للغابات في البلدان النامية عن الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠. غير أن أعمال الفريق قدرت هذه الحاجات بما يقرب من ٧٠ بليون دولار، ولا سيما للتعويض عن فقدان الموارد الموجودة بسبب إزالة الأحراج. وقد يكون من المفيد مقارنة هذا الرقم برقم التجارة الدولية بمنتجات الغابات، الذي يتجاوز الآن ١٠٠ بليون دولار. واستخدام معظم منتجات الغابات هو استخدام محلي إلى حد كبير. وتتفاوت الأنشطة الداخلة في نطاق الإدارة المستدامة للغابات تفاوتا كبيرا، ولا يمكن تحديد التقديرات الموثوق منها إلا على أساس كل حالة على حدتها. ومن حيث أن هذا التقرير يسلم بأن التقديرات بعيدة جدا عن الدقة وبأنها بطبيعتها يصعب التحقق من صحتها، فإنه لا يقرر أي رقم بعينه فيما يتعلق بالحاجات المالية. ومع أن المسلم به على نطاق واسع أن تلك الحاجات كبيرة (وتقاس بعشرات البلايين من دولارات الولايات المتحدة)، فإن النقاش حول ماهية مستواها على وجه الدقة قد لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج مفيدة. غير أنه يمكن الإشارة إلى المبادئ الغالبة التالية التي تتحكم في نُهُج تلبية الحاجات المالية:

(أ) تلبية الحاجات المالية تخضع للمنافسة بالتعريف؛

(ب) يتولى القطاع الخاص تقييم الإستثمارات البديلة؛

(ج) يبت القطاع العام في الأولويات لأغراض التمويل المحدود؛

(د) يتم اجتذاب التمويل العام والخاص ويُرجح أن تزداد مستوياته حين تُستخدم الأموال بشكل فعال وحين تتحقق أهداف الإستثمار.

٧ - وللإعتبارات الواردة أعلاه تأثير عميق على تلبية الحاجات المالية من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

## ثانيا - المسائل الرئيسية في تمويل الغابات

### ألف - مسائل عامة في تمويل الغابات

٨ - هناك مسائل أساسية تحد من الإستثمار الخاص في الإدارة المستدامة للغابات، وهي مسائل لها علاقة بسمات للأسواق والسياسات خاصة بالغابات والحراجة إن لم تكن فريدة بقدر ما يتعلق الأمر بها. ولهذا البحث صلة وثيقة بالبحث المتعلق بتقييم السلع والخدمات الحرجية (أنظر E/CN.17/IFF/1999/12) والأدوات الاقتصادية، (أنظر E/CN.17/IFF/1999/13) في تقارير أخرى معروضة على المنتدى في دورته الثالثة، وهو يكمل ذلك البحث.

٩ - ويرجع وقوع "الإخفاق السوقي" إلى عدم وجود أسواق للسلع والخدمات الحرجية، أو إلى وجودأسواق مشوهة أو مختلة تُسند إلى تلك السلع والخدمات قيمة ناقصة أو لا تُستند إليها قيمة على الإطلاق، وتعاملها كسلع مجانية. وتشمل المصادر الرئيسية للإخفاق السوقي: (أ) عناصر خارجية لا يأخذ فيها مرتكب العمل في اعتباره أثر عمله على طرف آخر؛ (ب) وعدم وجود أسواق للخدمات البيئية وغيرها من المنافع العامة ذات إمكانيات الإستغلال المفتوحة؛ (ج) والتنافس ذو الطابع شبه الإحتكاري ("monopsonic"). وكثيرا ما تؤدي هذه العوامل إلى تفاوت شاسع فيما بين مصالح مالك الغابة والمصالح الإجمالية للمجتمع، وكذلك إلى ممارسات غير مستدامة.

١٠ - أما "الإخفاق في مجال السياسة العامة" فيقع حين لا تتخذ الدولة إجراء لتصحيح الإخفاقات السوقية وحين تُنفذ سياسات تزيد من تشويه الأسعار وتولد عوامل مثبطة بالنسبة إلى الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن تكون تلك السياسات إما سياسات قطاعية أو سياسات مقتبسة من قطاعات أخرى، بما فيها سياسات الإقتصاد الكلي. وإخفاق السياسة العامة يمس خاصة بحقوق الملكية؛ وحين تكون حقوق الملكية ضعيفة أو غير واضحة، تتشوه الحوافز بالنسبة إلى مستغلي الغابات وتميل إلى تشجيع تدهور الغابات. وكثيرا ما يتعذر التكهن بآثار سياسات القطاعات الأخرى غير قطاع الغابات أو تكون آثارا معاكسة. وتزيد آثار سياسات الإقتصاد الكلي من التعقيدات التي ينطوي عليها الإهتداء إلى مزيج أمثل من وجهة نظر التنمية المستدامة.

١١ - وتتسم الحراجة بخصائص أخرى تجعل تمويل الإستثمار فيها أمرا أكثر تعقيدا منه في معظم القطاعات الأخرى، ومن بينها: (أ) فترات دوران طويلة (من ست سنوات إلى ١٠٠ سنة)، تشكل مصدر خطر وجوانب غموض؛ (ب) وعدم انتظام توزيع المنافع والتكاليف من حيث الزمن بالنظر إلى أن نفقات الإستثمار الأولي يمكن أن تكون كبيرة (ولا سيما في التحريج وإعادة التحريج)، والتكاليف السنوية للإدارة يمكن أن تكون صغيرة نسبيا، في حين أن معظم الإيرادات (إن لم يكن كلها) تأتي في نهاية فترة الدوران؛ (ج) وإمكان كون أن مختلف حقوق استغلال موارد الغابات (من تقليدية ورسمية) سيئة التحديد أو يتعارض بعضها مع بعض، الأمر الذي يؤثر على سكان الغابات كما يجعل الإستثمار عملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر.

١٢ - وهذه الخصائص تجعل الحراجة أمرا مختلفا كل الإختلاف عن الإستخدامات الأخرى للأراضي، ولاسيما منها الزراعة، التي لا تـُواجـَه فيها مشاكل مماثلة في مجال التمويل الطويل الأجل، وتكون الصلة بين المستثمر والمستفيد فيها مباشرة، وليس للمنافع اللاسوقية فيها غير دور محدود.

١٣ - وعلى هذا فإن مشكلة تمويل الإدارة المستدامة للغابات هي ليست مسألة تدفقات أو أدوات بحد ذاتها بل هي مسألة:

(أ) كيف يمكن توجيه التدفقات الحالية من الحراجة غير المستدامة إلى الحراجة المستدامة؛

(ب) كيف يمكن الوفاء بالشروط المسبقة اللازمة للإستثمار، بما تمثله من اختلاف الأفضليات الزمنية للمستثمرين والمجتمع فيما يتعلق بشتى المنافع المستمدة من الغابات.

## باء - المسال التي جرى تحديدها في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

### ١ - البيانات والإتجاهات بالنسبة إلى التدفقات المالية

١٤ - فيما يتعلق بالتعاون الدولي بشأن البرامج الحرجية، توجد قواعد بيانات في كل منظمة ثنائية ومتعددة الأطراف ذات صلة بالغابات تقريبا. غير أن البيانات المتوفرة تفتقر إلى الإتساق، وهناك في كثير من الحالات تقلبات سنوية واسعة النطاق يبدو أنها تمثل عيوبا في الإبلاغ لا تغيرات وقعت بالفعل. وقد قامت أمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لطلب المنتدى في دورته الثانية، بمحاولة سريعة بالضرورة لجمع وتركيب أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا الموضوع. وتعاونت الكثير من المنظمات والحكومات في هذه المهمة. وتم الجمع بين النتائج في الجدول ١، وهي تـُبحث أدناه.

**الجدول ١ - الأرقام التقديرية للمساعدة الإنمائية الرسمية في البرامج الحرجية: الالتزامات بدولارات الولايات المتحدة الإسمية**

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

| | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦[أ] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثنائية** | | | | | | | | | | | |
| الإتحاد الأوروبي[ب] | ٢٤٧ | ٣٢٠ | ٣٩٤ | ٤٤٦ | ٥١٤ | ٥٥٧ | ٥٦٦ | ٤٦٦ | ٤٩١ | ٥٢٠ | ٤٦٩ |
| بلدان غير منتمية إلى الإتحاد الأوروبي[ج] | ١٨٢ | ٢٧٥ | ٣٦٧ | ٢٦٩ | ٣٦٦ | ٤٦١ | ٣٦٤ | ٣٣٣ | ٢٧٠ | ٤٤٧ | ٥١١ |
| المجموع | ٤٢٩ | ٥٩٥ | ٧٦١ | ٧١٥ | ٨٨١ | ١ ٠١٧ | ٩٣٠ | ٧٩٩ | ٧٦١ | ٩٦٧ | ٩٨٠ |
| **متعددة الأطراف** | | | | | | | | | | | |
| مصارف التنمية المتعددة الأطراف[د] | ١٧٠ | ١٩٦ | ٣٦٧ | ٣١٣ | ٧٦٦ | ٤٣٠ | ٨٦٩ | ٢٧٩ | ٧٨٢ | ١٧٣ | ١٤٨ |
| وكالات الأمم المتحدة[هـ] | ١٨٦ | ١٨٧ | ١٩٤ | ٢٠١ | ٢٠٤ | ٢١٢ | ٢٠٩ | ١٩٧ | ٢٤١ | ٢٣٠ | ٢٢٠ |
| المجموع | ٣٥٦ | ٣٨٣ | ٥٦١ | ٥١٤ | ٩٧١ | ٦٤٢ | ١ ٠٧٧ | ٤٧٦ | ١ ٠٢٣ | ٤٠٣ | ٣٦٨ |
| جميع المانحين (رقم تقديري) | ٧٨٤ | ٩٧٨ | ١ ٣٢٢ | ١ ٢٢٩ | ١ ٨٥١ | ١ ٦٥٩ | ٢ ٠٠٧ | ١ ٢٧٥ | ١ ٧٨٣ | ١ ٣٧٠ | ١ ٣٤٩ |
| بيانات استبيان منظمة الأغذية والزراعة | ٧٦٥ | | ١ ١١٥ | | ١ ٤٢٥ | | | ١ ٥٤٥ | | | |

(أ) الأرقام التقديرية لعام ١٩٩٦ أقل موثوقية.

(ب) بما فيه اللجنة الأوروبية والبلدان التالية: إسبانيا، والمانيا، وإيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا (لا تتوفر بيانات عن لكسمبرغ واليونان).

(ج) استراليا، وسويسرا، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(د) البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(هـ) برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمية، مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية، منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، منظمة العمل الدولية، اليونسكو، اليونيدو.

١٥ - إن البيانات الواردة في الجدول ١ هي وليدة الكثير من الجهد والبحث، ولكن يجب تناولها بشئ من الحيطة والحذر. ومن الجائز أن يبلغ هامش الخطأ في المجاميع ما نسبته ٢٠ في المائة في اتجاه الزيادة أو النقصان وذلك لأسباب عدة. وهناك موضوعات اهتمام أخرى تحتاج إلى النظر. مثال ذلك أن البلدان كثيرا ما تبلغ عن الإلتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولكن ليس عن حالات صرفها؛ والبيانات عن مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية تقدم صورة ناقصة تخلو من المعلومات عن أنواع المساعدة المالية التي قدمت وكيف قدمت وأين قدمت؛ هذا إلى عدم وضوح كيفية توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود والبلدان الغنية بالغابات، أو فيما بين الحفظ والتنمية.

١٦ - وتدل البيانات على أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البرامج الحرجية زادت زيادة كبيرة (إلى ما يربو على الضعف) من أواخر الثمانينات حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ثم يبدو أن مستواها الإجمالي هبط إلى المستوى الحالي البالغ حوالي ١,٣ بليون دولار. ويقوم التمويل من جانب مصارف التنمية المتعددة الأطراف بدور هام، وذلك في كل من فترة الذروة حوالي عام ١٩٩٢ وفترة الهبوط الحالية. وظل تمويل برامج الأمم المتحدة في نفس المستوى تقريبا خلال الفترة كلها. وبلغ التمويل الثنائي ذروته أيضا في حوالي عام ١٩٩٢ ولكنه بقي قريبا من تلك المستويات، ولاسيما المقدم منه من جانب بلدان الإتحاد الإوروبي.

١٧ - وشدد الفريق والمنتدى في كثير من الأحيان على اتباع نهج متكامل شامل لعدة قطاعات بالنسبة إلى البرامج الحرجية وتمويلها. وتكاد جميع المنظمات تبلغ عن تمويل الكثير من الأنشطة المتصلة بالغابات في إطار برامج متكاملة. ومع أن هذا يمكن أن يعتبر تطورا إيجابيا، فإنه لم تُستحدث حتى الآن منهجية مناسبة للإبلاغ عن هذا النوع من التمويل المتكامل بطريقة تسمح أيضا بتفكيكه إلى العناصر المكونة له. ومن الجائز أن هذا التطور يدل على نقص منهجي في الإبلاغ عن التعاون الدولي فيما يتعلق بالغابات. ويبدو أن الدراسات القطرية هي خير طريقة لاستطلاع هذه المسائل.

١٨ - وفيما يتعلق بتدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص إلى الحراجة، لا توجد أرقام شاملة للتدفقات العالمية أو التدفقات إلى البلدان النامية. ومن المعروف أن إجمالي الإستثمارات الدولية الخاصة في البلدان النامية قد ازداد من أقل من ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٧ ثم أخذ بعد ذلك في الهبوط. ومع أنه لا يجانب الصواب أن يُفترض أن الإستثمار في الغابات اتخذ نمطا مماثلا، فإنه لا تتوفر بيانات أو معلومات ملموسة في هذا الخصوص. ولا يُعرف أيضا مقدار رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة فيما يمكن أن تصفه هيئة مختصة بأنه إدارة مستدامة للغابات. ومن جهة أخرى، هناك فيما يبدو أمثلة وفيرة على الإستثمار في ممارسات غير مستدامة.

١٩ - وتتسم البيانات المتعلقة بالمبالغ المخصصة في الميزانيات لقطاع الغابات من الموارد العامة المحلية بتعقيد مماثل وبصعوبة مماثلة من حيث الحصول عليها وتجميعها على نطاق عالمي.

٢٠ - وكانت أمانة المنتدى والجهات المتعاونة معها تشير بضرورة الإضطلاع بدراسات على الصعيد القطري بشأن التدفقات المالية بغية الكشف عن مزيد من المعلومات؛ غير أنه لم يمكن إجراء مثل هذه الدراسات قبل الدورة الثالثة للمنتدى.

٢١ - ولم يطلب المنتدى معلومات عن تدفقات التمويل عن طريق المنظمات اللاربحية الخاصة. وهناك منشورات صدرت في الآونة الأخيرة تدل على أن هذه التدفقات كبيرة، الأمر الذي يعني أيضا أن هناك نقصا في الإبلاغ عن التدفقات الإجمالية.

٢٢ - وليس من المفيد جمع معلومات لا تزيد عن كونها مثيرة للإهتمام، بل إن التحدي يكمن في جمع معلومات أكمل وأدعى إلى الثقة بغية الإسترشاد بها في الحوار المتصل بالسياسة العامة فضلا عن استخدامها في إجراء تقييم واقعي للحالة.

## ٢ - مرفق البيئة العالمية

٢٣ - وفقا لما طلبه المنتدى في دورته الثانية، جرى استعراض مرفق البيئة العالمية في سياق الإقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق دولي للغابات. ومرفق البيئة العالمية هو الآلية المالية التي تخدم اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهو يمول التكاليف الزائدة للأنشطة التي تنفع البيئة العالمية. والأنشطة المتعلقة بتدهور الأراضي، ولا سيما التصحر وزوال الغابات، مؤهلة للتمويل بشرط أن تسهم في المجالات التي يركز عليها المرفق. وقد تلقى رصيد الأنشطة الأساسية للمرفق مبلغ بليوني دولار في عام ١٩٩٤، كما تم التعهد بتقديم مبلغ آخر قدره ٢,٧٥ بليون دولار لإعادة تغذيته في عام ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢.

٢٤ - وظل برنامج "النُظُم الإيكولوجية الحرجية" أكبر برنامج تشغيلي من برامج مرفق البيئة العالمية. وقد تلقى ٣١١ مليون دولار حتى نهاية يونيه ١٩٩٨، وهو مبلغ يمثل ١٦ في المائة من مجموع المبالغ المخصصة من قبل المرفق. ويبلغ ما يخصص لهذا البرنامج سنويا من الموارد في الوقت الحاضر حوالي ٦٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك البرنامج، يتولى المرفق دعم مشاريع تتعلق بالغابات أو عناصر من برامج تشغيلية أخرى مثل برامج النُظُم الإيكولوجية في المناطق الجبلية أو القاحلة.

### المسائل الأساسية المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات من قبل مرفق البيئة العالمية

٢٥ - تهدف مشاريع مرفق البيئة العالمية إلى حماية التنوع الأحيائي المحسوس على الصعيد العالمي في النُظُم الإيكولوجية الحرجية. وتركز استراتيجية المرفق الراهنة من أجل تحقيق هذا الهدف أكثر ما تركز على إنشاء المناطق المحمية وتعزيزها. ولكن موطن التركيز هذا، على أهميته، لا يتصدى لمسألة الإدارة المستدامة للغابات

في البلدان النامية على نحو شامل. واستراتيجية المرفق لا تسمح له بتمويل جني الأخشاب على نحو مستدام في الغابات. غير أنه يمكن للمرفق أن يمول الإستخدامات المستدامة الأخرى للغابات. وقد أجري تحليل لـ ٥٠ مشروعا يتعلق بالغابات خلص إلى أن أقل من خمسة في المائة من مجموع ما قدمه المرفق من تمويل حتى هذا التاريخ دعم أنشطة إنتاجية في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

٢٦ - ولا تشير وثائق مشاريع المرفق في العادة إلى البرنامج الحرجية الوطنية، الأمر الذي يدل على وجود حاجة إلى تشجيع توليد الآثار المضاعفة من التفاعل ما بين المرفق وبين البرامج الحرجية الوطنية عن طريق التنسيق الفعال على الصعيد الوطني.

٢٧ - ويتوقف مفهوم الكلفة الزائدة، وهو مفهوم مركزي في تقييم أهلية المشاريع، على تفكيك ما يتطلبه تحقيق الأهداف البيئية العالمية من تكاليف تتجاوز تكاليف التنمية المستدامة الوطنية. وتطبيق هذا المفهوم يمكن أن يكون صعبا في إطار الإدارة المستدامة للغابات التي تُدمج فيها أهداف متعددة، فضلا عن التكاليف والمنافع، في نهج كلي.

٢٨ - وقد صُمم المرفق في البداية ليكون آلية تمويل مخصصة بالدرجة الأولى لمشاريع القطاع العام دون تأكيد كثير على القطاع الخاص. غير أن هناك الآن عدة صناديق استئمانية يمكن أن تمول مشاريع القطاع الخاص أو هي موجهة بالتحديد نحو هدف دعم تلك المشاريع. وأحد هذه الصناديق بموارده البالغة ٢٠ مليون دولار، وهو صندوق تديره المؤسسة المالية الدولية، يتولى تشجيع مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة النطاق الناشطة في مجال التنوع الأحيائي والتخفيف من تغير المناخ وذلك بتغطية ما تنطوي عليه متابعة هذه المشاريع التجارية المبتكرة من مخاطر زائدة.

## إمكانيات اضطلاع مرفق البيئة العالمية بتمويل المشاريع المرتبطة بالإدارة المستدامة للغابات

٢٩ - خلصت الدراسات الأساسية المعدة لهذا البحث إلى أن إمكانيات المرفق في شكله الحالي لاتزال محدودة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الإنتاجية المرتبطة بالإدارة المستدامة للغابات خارج المناطق المحمية. وإذا أريد التصدي للإدارة المستدامة للغابات بشكل كاف على الصعيدين الوطني والعالمي، فإنه يتوجب على المرفق أن يوسع من نطاقه ويزيد من مشاركة القطاع الخاص. وقد يناقض هذا بدوره بعض المبادئ الأساسية للمرفق. وعلى أية حال، فإن المرفق يمثل وسيظل يمثل آلية هامة لتمويل حفظ الغابات (الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للغابات). والمرفق حاليا آلية هامة ولكن ليست كافية لحل المشاكل المعقدة المتصلة بإزالة الغابات وتدهورها والتنمية المستدامة للمجتمعات المعتمدة على الغابات.

## ٣ - استخدام الآليات المالية القائمة بمزيد من الفعالية

٣٠ - سلم الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بأن استخدام الآليات والموارد المتاحة بمزيد من الفعالية يعادل في أهميته إيجاد موارد جديدة وإضافية لقطاع الغابات بغية تعزيز التنمية المستدامة للغابات. وتنطبق الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية على جميع المصادر والآليات المالية.

٣١ - ولمسألة استخدام الآليات القائمة بمزيد من الفعالية جانبان رئيسيان: تعبئة المزيد من الموارد عن طريق الآليات القائمة، واستخدام تلك الموارد بمزيد من الفعالية. ويجب أن يبنى تقييم الفعالية على التقدم المحرز في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني، وهذا يفترض أن الحكومة اعتمدت الإدارة المستدامة للغابات كهدف أساسي للسياسة العامة. واستخدام جميع الموارد المالية بمزيد من الفعالية يتوقف أيضا بقوة على أوضاع تتجاوز قطاع الغابات بكثير، وذلك مثل وجود خدمة مدنية أعضاؤها ذوو تدريب جيد ويتقاضون أجورا عادلة، وبيئة أمنية مستقرة، وعدم التسامح مع الفساد. وقد تعهدت جميع البلدان بالتزام هذه الأهداف، وهي أهداف ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى استخدام الموارد الفعالة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات.

٣٢ - وفي إطار تعبئة الموارد المحلية، يجب أن تتصدى الإستراتيجيات لكل من زيادة الموارد العامة المخصصة للغابات وإيجاد مناخ استثماري أكثر ملاءمة للمصادر الخاصة، المحلية منها والدولية. وفي حالة المصادر العامة المحلية، هناك هدفان رئيسيان هما زيادة الإيرادات المستمدة من المنتجات والخدمات الحرجية، وكفالة ما يلزم من إعادة الإستثمار لأغراض الإدارة المستدامة للغابات.

٣٣ - وقد اتجهت أسعار المنتجات الحرجية من الغابات التي تملكها الحكومات إلى أن تكون دون ما في مقدور السوق أن يدفعه في كثير من البلدان؛ وكانت نتيجة ذلك فقدان إيرادات ضريبية والإستمرار في فقدانها. وهناك خدمات حرجية عديدة لا تُسعَّر في الكثير من الأحيان. وتقاضي ما يستطيع السوق أن يدفعه عن المنتجات والخدمات الحرجية له فائدتان رئيسيتان: فهو يمكنه أن يزيد الإيرادات العامة، وهو يمكنه أن يحمل على استخدام موارد الغابات استخداما أقل تبديدا وإسرافا. غير أن الأحوال الفعلية لا تتسم في كثير من الأحيان بهذه البساطة. ففي حين أن ما ورد أعلاه يخص الغابات المملوكة ملكية عامة، نجد أن القرارات الحكومية تؤثر في أسواق القطاع الخاص كما تؤثر في الأسعار. وتوفر نظام عقاري آمن وجيد التحديد يظهر كموضوع اهتمام رئيسي فيما يتعلق بالغابات المملوكة ملكية خاصة.

٣٤ - ويمكن للحكومات أن تؤثر على مستوى استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات عن طريق ما تتبعه من سياسات عامة نقدية وضريبية ومتصلة بإدارة الديون. وينبغي لجهود الحكومات أن تتصدى بالتحديد للحواجز المتأصلة التي تعترض سبيل الإستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، وذلك كأن تكفل: (أ) الإقلال من الأخطار ومن جوانب الغموض التي تكتنف الإستثمار؛ (ب) وخفض مشاكل التدفق النقدي المرتبطة بالأنشطة الحراجية القائمة على مدة دوران طويلة؛ (ج) وتحسين إمكانيات حصول القطاع الخاص على

الإئتمان والدعم التقني الحراجي. وهناك العديد من الأمثلة الناجحة لوسائل من هذا القبيل. والرسالة الغالبة المبلغة من المستثمرين الخاصين المهتمين بالإدارة المستدامة للغابات هي أنهم يحتاجون إلى استقرار القواعد والشروط الناظمة للإستثمار وإمكانية الوثوق بها.

٣٥ - وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية محل كثير من التدقيق والتحليل من جانب الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتتولى المساعدة الإنمائية الرسمية، نموذجيا، دعم حفظ البيئة، والتنمية الإجتماعية، والهياكل الأساسية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية. ومن عهد أقرب، ازداد الإهتمام بإدماج العناصر الخارجية العالمية. وهناك حوالي ٢٠ بلدا مانحا و١٣ وكالة متعددة الأطراف ضالعة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي قد لا تكون أولوياتها واستراتيجياتها للتعاون مطابقة دائما لأولويات البلدان المستفيدة واستراتيجياتها. وهذه الحالة تبرز أهمية صوغ برامج حرجية وطنية تقودها البلدان، واتخاذ تلك البرامج أساسا للتعاون الدولي.

٣٦ - وفي داخل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وغيره من المحافل، كان هنالك على ما يبدو اتفاق واضح إلى حد ما، من حيث المبدأ، على أن التعاون الدولي يجب أن يدعم البرامج الحرجية الوطنية في البلدان النامية من خلال نهج برنامجي. وفي الوقت الحاضر، لا يزال نهج المشاريع المشتت بعض الشئ هو النهج السائد في معظم الأحوال، ولكن هناك نُهُج جديدة يجري اتباعها وتطويرها في بعض البلدان. وخلاصة القول هي أن مفتاح تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال يتمثل في التنسيق وتكوين الشراكات. وهذا ليس بالمفهوم الجديد، إلا أن في الإمكان تحسين وتوسيع تنفيذه إلى حد كبير. ويمكن أيضا تعبئة الموارد العامة الدولية للتصدي لأهداف محددة، كما يتمثل ذلك في "صندوق شراكة بالي" (للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية). (أنظر الإطار ١).

**الإطار ١ - صندوق شراكة بالي للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية**

أنشأت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية هذا الصندوق في عام ١٩٩٤ لتمويل أنشطة تعزز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ استراتيجية لتحقيق صادرات أخشاب ومنتجاب خشبية من الغابات المدارة إدارة مستدامة بحلول سنة ٢٠٠٠ (وهو هدف يعرف أيضا باسم "هدف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية لسنة ٢٠٠٠"). وتشمل الأنشطة دعم الحاجات الخاصة للبلدان الأعضاء التي يتأثر إسهام قطاع غاباتها في الإقتصادات الوطنية تأثرا سلبيا بتنفيذ هدف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية لسنة ٢٠٠٠، وإجراء وتنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجال السياسات العامة، وبناء القدرات، والإرشاد، والبحث، والخ. ويعتمد الصندوق على المساهمات الطوعية والعائدات المخصصة في الحساب الخاص للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وينتظر أن يصبح عاملا في عام ١٩٩٩.

## ٤ - الطرق المبتكرة لتوليد موارد مالية جديدة وإضافية

٣٧ - تتجه آليات التمويل المبتكرة إلى الإندراج في فئتين: فهي إما آليات يقصد بها إزالة الحواجز من طريق الإستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، أو هي وسائط مالية مستخدمة في قطاعات أخرى ثم يجري تكييفها مع الإدارة المستدامة للغابات. وكثيرا ما يقصد بآليات التمويل المبتكرة التصدي لمشكلة العناصر البيئية الخارجية. ويورد الجدول ٢ ثماني عشرة آلية مبتكرة مع نمطيتها وإمكانياتها والغرض منها. ومن الجلي أن ما ينطوي هذا المجال عليه من تعقيدات وتفاصيل هي أكثر من أن يمكن استعراضها استعراضا وافيا في هذا التقرير. وقد بنيت بعض المفاهيم الأكثر أهمية من المفاهيم الموجز بيانها أدناه على دراسات أساسية عن هذا الموضوع أجريت بهدف الإستعراض الوافي لهذه الآليات (أنظر أيضا الإطار ٢).

**الإطار ٢ - مثال من الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل الغابات من القطاع الخاص: الملكية المؤسسية للأراضي المكسوة بغابات أشجار الخشب**

يملك المستثمرون المؤسسيون من أمثال صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، والمصارف، والأوقاف الجامعية وغيرها، والمؤسسات الوقفية أكثر من ١ مليون هكتار من الأراضي المكسوة بغابات أشجار الخشب في الولايات المتحدة، وهي أراض تزيد قيمتها السوقية عن ٢,٧ بليون دولار. وقد أغرى هذه المؤسسات بالإستثمار في تلك الأراضي أن عائداتها الطويلة الأجل كانت أكثر من متوسط العائدات المتأتية من الأسهم والسندات، ومخاطرها الإجمالية كانت منوعة، وتقلبات دورة أعمالها تميل إلى الهبوط. وقد تكون ثمة فرصة ملحوظة لاستثارة اهتمام كبار المستثمرين المؤسسيين بالعائدات المستدامة الطويلة الأجل، وبالتالي بالإدارة المستدامة للغابات، ليس في الولايات المتحدة فقط بل في العالم كله.

٣٨ - انشئت "صناديق بيئية وطنية" في عدد من البلدان النامية. ويمكن أن تنطوي رؤوس الأموال التجارية هذه الموجهة نحو البيئة على إمكانيات ملحوظة من حيث تمويل الإدارة المستدامة للغابات، ولكن لأغراض الحفظ بالدرجة الأولى.

٣٩ - ويمكن أن تقوم "الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص" بدور مفيد بالجمع بين كفاءة القطاع الخاص وبين المصالح العامة في عمليات الإدارة المستدامة للغابات. والأمثلة عديدة في القطاعات الأخرى، وهي تحتاج إلى مزيد من التطوير في مجال الحراجة.

٤٠ - وتشجع "الإئتمانات الصغيرة والمنح الموجهة الصغيرة" على تعبئة الأسر المعيشية وموارد المجتمعات المحلية لإنشاء الحراجة الزراعية، والغابات التابعة للمجتمعات المحلية، والمشاريع الصغيرة النطاق إلى المتوسطة النطاق القائمة على الغابات في كثير من البلدان النامية. ومن بين أمثلة هذه الآليات "مصرف غرامين" في بنغلاديش و"برنامج الحراجة الإقليمي لتنسيب المشاريع في أمريكا الوسطى". وقد جرب مرفق البيئة العالمية الأخذ بهذا المفهوم فيما يتعلق بأهدافه، كما يمكن تطوير هذا المفهوم بالنسبة إلى الإدارة المستدامة للغابات.

**الجدول ٢ - انطباق وامكانيات التمويل التي تنطوي عليها آليات التمويل المبتكرة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات**

| الآلية المبتكرة | إمكانية التمويل | فئات أنشطة الإدارة المستدامة للغابات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | إنتاج | حفظ | غرس | صناعات منتجات |
| ألف - آليات التمويل التجاري المباشر | | | | | |
| صكوك أسهم الحافظة | متوسطة | نعم | محتمل | نعم | نعم |
| الصكوك العامة - الخاصة | كبيرة | نعم | نعم | نعم | نعم |
| صناديق استثمار القطاع الخاص في الحراجة | متوسطة | نعم | غير محتمل | نعم | نعم |
| باء - آليات التمويل التساهلي المباشر | | | | | |
| الصناديق البيئية الوطنية | كبيرة | محتمل | نعم | غير محتمل | محتملة |
| الإعفاء من الدين مقابل الحفاظ على الطبيعة | كبيرة | غير محتمل | نعم | محتمل | لا |
| الصناديق الاستئمانية المعنية بالحفظ | محدودة | لا | نعم | لا | غير محتملة |
| صناديق رؤوس أموال المغامرات التجارية المتصلة بالتنوع الأحيائي | متوسطة | غير محتمل | نعم | لا | محتملة |
| خطوط الإئتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة | كبيرة | نعم | نعم | غير محتمل | محتملة |
| الإئتمانات الصغيرة | متوسطة | نعم | محتمل | نعم | نعم |
| المنح الموجهة الصغيرة | محدودة | محتمل | نعم | غير محتمل | محتملة |
| جيم - آليات تنمية الأسواق | | | | | |
| عمليات معادلة الكربون القائمة على الغابات | كبيرة | نعم | نعم | نعم | غير محتملة |
| رسوم التنقيب عن الموارد الأحيائية | محدودة | غير محتمل | نعم | لا | محتملة |
| رسوم استعمال الموارد المائية | متوسطة | نعم | نعم | نعم | لا |
| حقوق تنمية قابلة للمقايضة | محدودة | محتمل | نعم | غير محتمل | لا |
| التزامات في مجال حماية وإدارة الغابات قابلة للتسويق | متوسطة | نعم | نعم | لا | لا |
| دال - آليات هيكلية | | | | | |
| صكوك ضريبية | كبيرة | نعم | نعم | نعم | نعم |
| صناديق وطنية للغابات | متوسطة | نعم | محتمل | نعم | غير محتملة |
| سندات أداء بيئي | متوسطة | نعم | غير محتمل | نعم | غير محتملة |

٤١ - و "الصناديق الوطنية للغابات" هي صناديق عامة تُنشأ خصيصا لتمويل أنشطة محددة لتنمية الغابات. والكثير من هذه الصناديق تُمول من نسبة مئوية من الجبايات والضرائب المفروضة على الغابات. وهذه الصناديق عاملة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك في إندونيسيا، وكولمبيا البريطانية، وكندا، والكثير من الولايات في الولايات المتحدة. والمغري في الأمر هو أن النفقات العامة على الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تمول نفسها بنفسها إلى حد كبير. وموطن النقد فيه أن تخصيص إيرادات ضريبية للإدارة المستدامة للغابات قد يحد من كفاءة توزيع الموارد العامة.

٤٢ - و "رسوم الخدمات البيئية" يدفعها المستفيدون لقاء مجموعة الخدمات التي تقدمها الغابات، ومن بينها خاصة الأجور التي تدفع عن المياه المستمدة من الغابات. وهناك بلدان عديدة من بينها اليابان، وكوستاريكا، وكولومبيا، والولايات المتحدة (مثال ذلك في مدينة نيويورك)، تنقل جزءا من الإيرادات المتأتية من توفير المياه وتوليد الطاقة الكهرمائية لتمويل برامج إدارة الغابات في مستجمعات المياه. كما أن كوستاريكا وسعت المفهوم بحيث أخذ يشمل تحصيل الإيرادات من ضرائب الطاقة وتعويض ملاك الأراضي الخاصة عن حفظ وإدارة الغابات الموجودة في أراضيهم.

٤٣ - وربما كانت آلية "الإعفاء من الدين مقابل الحفاظ على الطبيعة" أقدم آليات التمويل المبتكرة في العمليات الحراجية، وقد أدت حتى الآن إلى إسقاط ديون تبلغ قيمتها الإسمية ١٥٩ مليون دولار. وقد سنت الولايات المتحدة مؤخرا "قانون حفظ الحراجة المدارية لعام ١٩٩٨"، وهو يسمح للبلدان النامية المؤهلة بإعادة هيكلة ما عليها من ديون للولايات المتحدة مقابل اتخاذها إجراءات لإنقاذ غاباتها المدارية.

٤٤ - "عمليات معادلة الكربون القائمة على الغابات". افتتح بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ سبيلين جديدين لتعبئة موارد جديدة وإضافية يمكن أن تكون لها آثار ملحوظة بالنسبة إلى تمويل الغابات. فهو، أولا، أوجد خيارات لمقايضة الكربون فيما بين البلدان عن طريق آلية التنمية النظيفة، وبموجبها يمكن للبلدان الصناعية أن تفي بالتزاماتها بتخفيض الإنبعاثات عن طريق الإضطلاع بمشاريع لمعادلة الكربون في البلدان النامية. ونجد، ثانيا، أنه يمكن للبلدان الصناعية أن تستخدم الأنشطة في مجالي الحراجة وتغيير استغلال الأراضي كاستراتيجيات للوفاء بالتزامات تخفيض انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة. والمرجح أن يبلغ الطلب على الإئتمانات الكربونية بلايين الدولارات في السنة حال دخول آليات المقايضة حيز التطبيق. غير أنه لاتزال توجد مسائل تقنية وقانونية ومؤسسية يجب حلها قبل أن تصبح هذه الآلية عاملة. كما أن مسألة ما إذا كان يمكن تمويل مشاريع الغابات واستغلال الأراضي باستخدام آلية التنمية النظيفة لا تزال قيد المناقشة.

٤٥ - وتنطوي "براءات التنوع الأحيائي أو رسوم التنقيب عن الموارد الأحيائية" على إقامة أساس قانوني لإصدار تراخيص باستخدام التنوع الأحيائي واستيفاء مبالغ تتكافأ مع قيمته الإقتصادية. وكان الإتفاق بين كوستاريكا وشركة ميرك (Merck) بشأن الصناعات البيولوجية أول مثال على هذا؛ وقد بدأت البرازيل برنامجا للبحوث التعاونية بشأن الكيمياء الأحيائية للغابات المدارية وإصدار تراخيص المنتجات. وتتعلق بعض المسائل

الحاسمة المرتبطة بهذه الآليات بحقوق الملكية الفكرية وإعمال تلك الحقوق، وتقييم التنوع الأحيائي (أي مدى استعداد المجتمع لدفع التكاليف)، والتقنيات الإصطناعية لإنتاج جزيئات كيميائية - أحيائية، وتقاسم المنافع.

### ٥ - حاجات البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود

٤٦ - توجد معظم غابات العالم في عدد صغير نسبيا من البلدان الكبيرة. غير أن السياسات والبرامج الحرجية لها أهمية مساوية إن لم تكن أكبر بالنسبة إلى الكثير من البلدان العديدة التي توجد فيها معظم المساحة المتبقية من الغطاء الحرجي في العالم (وهي ٥٠ بلدا على الأقل). وهناك بضعة بلدان تتمتع بالرخاء غطاؤها الحرجي محدود، ولكن الغابات الموجودة في العديد من أكثر البلدان فقرا ذات نطاق جد محدود. وفي هذه البلدان، تشكل الغابات وغيرها من الأراضي المكسوة بالأحراج جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع، وهي توفر ما يسد حاجات الكفاف الأساسية لأناس يعيشون في الغابات وحواليها.

٤٧ - والمبادئ العامة التي ورد وصفها في الفقرة ٥ أعلاه من هذا التقرير تنطبق أيضا على البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. غير أن هناك أحوالا وحاجات خاصة يجب التسليم بوجودها. ذلك أن الغطاء الحرجي في الكثير من البلدان، وهي في أغلبها تقريبا بلدان نامية، آخذ في التقلص، وموجودات الموارد آخذة في الإنخفاض. وقد فقد عدد من البلدان (بلغ ٣٠) جميع ما فيه من غابات تقريبا، كما أخذ المزيد والمزيد من البلدان النامية يُصنف في فئة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود.

٤٨ - وهذه البلدان ذات الغابات المحدودة هي في وضع خاص وصعب في كثير من الأحيان لأن الكثير من فقرائها يعتمدون على موارد الغابات من أجل البقاء. ثم إن هذه البلدان لا تتمتع بالخيار الذي تتمتع به بعض البلدان الغنية بالغابات، وهو خيار استخدام موارد الغابات كمحرك للتنمية المستدامة، ولا هي تملك الأموال التي تمكنها من شراء المنتجات من بلدان أخرى.

٤٩ - وفي بعض البلدان التي انخفض عرض منتجات الغابات فيها انخفاضا حادا، استجاب المزارعون للأمر بالإستثمار في الإنتاج الحرجي لسد حاجاتهم ولجني الأرباح. وفي الأماكن التي أصبحت الأشجار فيها نادرة والطلب على منتجات الغابات كبيرا (وهذا هو واقع الحال في الأماكن التي توجد فيها جماعات سكانية فقيرة)، كثيرا ما يكون إنتاج خشب الوقود من جانب المجتمع المحلي أمرا ممكنا من الناحية العملية ومُدارا للربح.

٥٠ - وهناك ثلاثة جوانب حاسمة ينبغي النظر فيها في الإستراتيجيات الوطنية. أولا، يمكن النظر في الجوانب العلمية والتقنية الموجهة نحو غرس الأشجار وإحيائها في إطار إصلاح النُظُم الإيكولوجية المتدهورة. وثانيا، يجب النظر في الجوانب المالية، مع التسليم بأنه يصعب جدا الإعتماد على تعبئة الموارد المالية المحلية في البلدان الشديدة الفقر والمكتظة بالسكان التي تدهورت فيها الموارد الطبيعية ويتعين أن يقوم التعاون الدولي فيها بدور أساسي. وأخيرا، فإن من الأمور الجوهرية توفر مشاركة المجتمعات المحلية والأخذ بالنُهُج المتكاملة.

٥١ - وقد تعمقت اتفاقية مكافحة التصحر في العمل في مجال المسائل المتصلة بالإدارة التشاركية للموارد الطبيعية في النُظـُم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة. وهذا العمل وثيق الصلة بالبرامج المتطلبة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ويجب إدخاله كله في البرامج المتكاملة. كذلك يجب أن يتخذ ما تقوم به الإتفاقية في المستقبل من عمل في مجال التمويل أساسا لمقترحات مالية بشأن البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود.

## ٦ - الآليات المالية الممكنة الجديدة

٥٢ - اقترحت كثير من الوفود في الدورتين الأولى والثانية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات إنشاء "الصندوق الدولي للغابات" على سبيل إيجاد آلية جديدة لتوليد الموارد. وإنشاء الصندوق الدولي للغابات هو بالدرجة الأولى مسألة من مسائل السياسة العامة تخضع للمداولات الحكومية الدولية في سياق الإعتبارات التالية:

(أ) أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، من جديد، ضرورة الوفاء بتعهدات جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الأخرى بشأن توفير التمويل للتنمية المستدامة بوجه عام والإدارة المستدامة للغابات بوجه خاص؛

(ب) أحرز الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات تقدما كبيرا في كثير من جوانب القضايا المعقدة المتصلة بالتمويل، وذلك باقتراحه اعتبار البرامج الحرجية الوطنية هي الأطـُر التي يتم من خلالها تنظيم إصلاح وتحسين السياسات العامة وتنسيق وتوليد الدعم الشامل من المصادر المحلية والخارجية؛

(ج) على وجه الإجمال، لم تزد المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، وقد أصبح واضحا أن الزيادات فيها تتأثر عموما بالرأي العام والأولويات السياسية في البلدان المتقدمة النمو. وثمة سؤال يمكن طرحه هو ما إذا كان وجود صندوق دولي للغابات يزيد من التدفقات الإجمالية. وفي غياب اية زيادة إجمالية، يبدو أن وجود أي صندوق جديد من شأنه إنقاص المبالغ المخصصة لبرامج أخرى ما لم يـُدعم مثل هذا الصندوق من مصادر أخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(د) وجدت البلدان النامية أنه يصعب ويتعسر عليها أن تدير المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمر من خلال حوالي ٣٠ قناة مختلفة. غير أن هذه الحالة لا تقتصر على برامج الحراجة وحدها. هذا إلى أنه يمكن الحجاج بأن كل قناة أو منظمة جديدة تؤدي إلى زيادة التدفقات؛

(هـ) مع أن الصندوق الدولي للغابات يمكن أن يوفر إدارة وتنظيما أكثر تماسكا يجعلان التمويل المتاح يحقق أثرا أعظم، فإن من الجائز في الواقع أن تشكل ترتيبات الإدارة المشتتة الراهنة آلية أكثر فعالية في هذا المضمار؛

(و) هناك قضايا كثيرة تتعلق بتسيير وإدارة الصندوق تتطلب مزيدا من الدراسة والنظر الدقيق؛ وآليات التمويل لاتفاقية التنوع الأحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر تقدم مثالا على نماذج قائمة في هذا الخصوص. ويبدو أن ترتيبا من قبيل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات ترتيب فريد مقصور على التعاون في ميدان الحراجة؛ والدور الفعال الذي تقوم به هذه الفرقة معروف جيدا الآن ويمكن أن يؤخذ في الحسبان في أية حال تتصل بالتسيير أو الإدارة.

٥٣ - ويرد أدناه بحث التمويل المستمد من القطاع الخاص. غير أنه يجب التسليم بأن التحدي المقبل في مجال التمويل لا يتعلق فقط بالإستثمارات الخاصة بل يتعلق أيضا بالإستثمار المتطلب لكفالة الإدارة المستدامة للغابات التي لا تستخدم في إنتاج الخشب. وهذا الأمر له صلة بتلك المسألة المعقدة، مسألة التحويلات الدولية والوطنية لإدماج العناصر الخارجية الإيجابية عن طريق دعم وسائل كسب الرزق المستدامة القائمة على الغابات للريفيين الفقراء. وهذا يشكل، مع الإدارة الإنتاجية المستدامة للغابات، مفتاحا لكفالة تباطؤ عملية زوال الغابات؛ وهو يتطلب تمويلا من القطاع العام.

٥٤ - وأيا كانت النتيجة فيما يتعلق بترتيبات التمويل العام، فإن الدور الأساسي الذي يقوم به القطاع الخاص في الجوانب الإنتاجية والمتصلة بتنظيم المشاريع من جوانب الإدارة المستدامة للغابات ينبغي أن يُعترف به ويُعزز ويُشَجَّع. وعلى هذا فإن تعبئة موارد القطاع الخاص قد جرى تحديدها كعنصر أساسي من العناصر المكونة لاستراتيجية عالمية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وتحقيق هذه التعبئة يتطلب إزالة كثير من الحواجز التي تحول دون الإستثمار في أنشطة وعمليات الإدارة المستدامة للغابات أو التخفيف منها. ويمكن للتمويل المستمد من القطاع العام، سواء أتخذ شكل مساعدة إنمائية رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف أو أتى من مصادر محلية، أن يقوم بدور حفاز أساسي في عملية إزالة الحواجز هذه. ويرد هنا وصف لنموذج محتمل لهذا الدور في شكل "كيان لتشجيع الإستثمار". وسيكلف هذا الكيان على وجه التحديد باستعمال موارد القطاع العام لإسناد تمويل القطاع الخاص للإستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات. وستكون عملياته بالدرجة الأولى على الصعيد العالمي.

٥٥ - وتُستخدم كلمة "كيان" عن قصد بوصفها لفظة محايدة. وهي يجب ألا تفسر بأنها تقابل أي هيكل أو حجم أو نطاق أو ما أشبه ذلك بعينه. كما أن الكيان مصمم صراحة على نحو يكفل عدم قيامه بدور رئيسي في الإستثمارات المباشرة لموارده المالية على صعيد المشاريع من خلال المنح، وتسهيلات الإقتراض، ودعم التكلفة الزائدة (مرفق البيئة العالمية مثلا) أو أية وسيلة أخرى. ولهذا فهو ينبغي ألا يعتبر صندوقا للإدارة المستدامة للغابات بالمعنى التقليدي للكلمة.

٥٦ - وشكل هذا الكيان وهيكله هما أقل أهمية من وظائفه، التي يفضل كل التفضيل أن تعتبر بناء على مدى جدارتها وبذاتها وأن تدمج، حيث يكون ذلك مناسبا، في اختصاصات المؤسسات القائمة.

٥٧ - وسيكون الهدفان اللذان يحددان الكيان المقترح هما تعبئة التدفقات المالية وتيسير توجيهها إلى أنشطة الإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية. وهذا يتحقق باستغلال ما هو موجود وما يحتمل توفره من الموارد المالية للقطاعين العام والخاص، وذلك بالدرجة الأولى على الصعيد العالمي، مع السعي بالتحديد إلى استجماع مستويات أعلى من التمويل من القطاع الخاص.

٥٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، سيضطلع الكيان بأنشطة شبيهة بالأعمال المصرفية الإستثمارية المبتكرة، مستخدما في ذلك طاقما من الآليات المالية المبتكرة القائمة والجديدة المقصود بها تشجيع الإستثمار في الإدارة المستدامة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، سيهدف الكيان إلى إعادة توجيه موارد القطاع الخاص التي تتدفق حاليا إلى الأنشطة الحراجية غير المستدامة وذلك بتيسير إمكانيات الحصول على المعلومات والمساعدة التقنية، وبالتشجيع على تكوين الهياكل المالية والتنظيمية اللازمة.

٥٩ - وهناك ضرورة ملازمة لهذا الدور الموجه نحو القطاع الخاص هي ضرورة أن يكون الكيان بسيطا ومشذبا وكفؤا إلى أقصى حد ممكن لكي يستطيع التعامل مع معدل نشاط المستثمرين ومستغلي الغابات المنتمين إلى القطاع الخاص ومع مطالبهم وتجنب التكاليف العامة الضخمة.

٦٠ - وسيتركز النشاط الأساسي للكيان على التعبئة الإجمالية للإستثمارات وهيكلة الصفقات المالية للمستغلين في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وذلك بالدرجة الأولى في القطاع الخاص. وسيتولى الكيان، دعما لهذا النشاط الأساسي، توفير المعلومات المتصلة بمجموعة واسعة النطاق من معايير الإستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، وتحديد فرص الإستثمار في مجال الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز تلك الفرص. وسيكون النشاط الرئيسي الآخر للكيان هو إتاحة إمكانية الحصول، بإجراءات مبسطة، على خدمات وتسهيلات التخفيف من المخاطر.

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجال محتمل لقيام الكيان بدور مساعد في الإصلاحات الهيكلية الجارية في قطاع الحراجة على الصعيد الدولي، ثم على الصعيد الوطني عن طريق مؤسسات شريكة مثل أعضاء فرقة العمل.

٦٢ - وسيحتاج الكيان إلى تمويله المبدئي الخاص لإقامة البنية التحتية المعلوماتية وتوفير رأس المال العامل لبدء العمليات. غير أن الكيان يجب أن يمول نفسه بنفسه في السنوات اللاحقة وذلك باستيفاء ما هو مناسب من أجور تيسير الإستثمار لقاء الخدمة التي يقدمها إلى زبائنه. ويمكن أن يكون الكيان هيئة مستقلة أو أن يلحق بمؤسسة أو مؤسسات مالية قائمة.

## ثالثا - إستنتاجات أولية ومقترحات للعمل

### ألف - إستنتاجات

٦٣ - إن الحاجة إلى موارد مالية لدعم الإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية كبيرة، ولكن الموارد المتوفرة محدودة. وعلى هذا فإن قطاع الغابات يتطلب نهجا متعدد الشـُعب لكي يبقى قادرا على المنافسة القوية في مجال زيادة الموارد المالية من جميع المصادر، وكذلك في مجال زيادة كفاءة وفعالية الموارد والآليات المتاحة. وفي الإدارة المستدامة للغابات عناصر تتطلب بوضوح ترتيبات مالية تتعلق بالقطاع الخاص، كما أن فيها عناصر أخرى تتطلب زيادة التمويل العام.

٦٤ - ويمكن للقطاع الخاص وينبغي له أن يقوم بدور هام في ملء فجوة الموارد في مجال الحراجة. وعلى القطاعات العامة، وطنية ودولية على السواء، أن تبذل كل جهد لجعل استثمار القطاع الخاص في الحراجة المستدامة آمنا وصالحا للبقاء من الناحية التجارية. وستبقى البيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المستقرة والشفافة شرطا مسبقا هاما لتحقيق هذا.

٦٥ - وهناك تطورات حدثت في الآونة الأخيرة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ووفرت فرصا محتملة جديدة لتمويل الغابات، وهي تستدعي الإضطلاع ببحوث تعاونية وحوار بشأن السياسة العامة فيما بين المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والإتفاقية.

٦٦ - وقد قام مرفق البيئة العالمية بدور فعال في تمويل الكثير من المشاريع المتعلقة بالغابات، وهي مشاريع ذات منافع عالمية. غير أنه، بشكله الراهن، تظل إمكانيات تمويله لمشاريع إنتاجية تتعلق بالإدارة المستدامة للغابات ذات نطاق محدود.

٦٧ - ومسألة إنشاء صندوق دولي للغابات هي مسألة سياسية. ولو أثبت إنشاء الصندوق صلاحيته من الناحية السياسية، فإنه يتوجب النظر الدقيق في الأساس المفهومي الذي يقوم عليه، وما يترتب عليه من آثار قانونية، وإطاره القانوني، بما في ذلك مسائل من قبيل هيكله المؤسسي، ومصادر إيراداته وحجمها، فضلا عن معايير تمويله. وقد دل تقييم مرفق البيئة العالمية على أن الصندوق الدولي يمكن أن يكون فعالا إذا بني على صك قانوني رسمي.

٦٨ - وتنطوي الترتيبات والصناديق الدولية، داخل أطـُرها الراهنة، على جوانب تحد من قدرتها على التصدي لجميع العناصر الأساسية للإدارة المستدامة للغابات. ولما كان جليا أن الأموال العامة لن تكون متاحة بالمقدار المطلوب، ولما كان واضحا أن للتمويل الآتي من القطاع الخاص دورا مهما جدا يقوم به في الإدارة المستدامة للغابات، فإنه يـُقترح طرح أمر إنشاء كيان لتشجيع الإستثمار على بساط البحث. ويمكن لهذا الكيان أن ينسق ويرسمل المصادر والآليات الموجودة للتشجيع على تعبئة الموارد للإدارة المستدامة للغابات.

٦٩ - ويشكل الإفتقار إلى بيانات موثوق منها عن التدفقات المالية قيدا جديا على فهم طبيعة القضايا والإنجازات التي حققتها مختلف البلدان في سبيل الإدارة المستدامة للغابات.

٧٠ - وتتطلب الحاجات المالية للبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود مراعاة خاصة تكفل موازنة حاجتها الحقة إلى المنتجات والخدمات الحرجية بالجدوى الإيكولوجية، والتقنية، والمالية، والإجتماعية.

## باء - مقترحات للعمل

٧١ - توخيا لدعم التمويل المعزز في الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، قدم الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات عدة مقترحات للعمل لا تزال صحيحة (أنظر E/CN.17/1997/12). ولهذا فإن المنتدى قد يود أن يؤكد تلك المقترحات من جديد، وأن يحث جميع البلدان والمنظمات ذات الصلة على الإضطلاع بجد في تنفيذها. وقد اشتملت مقترحات العمل التي قدمها الفريق لدعم البلدان النامية على ما يلي:

(أ) الإضطلاع بالمزيد من الأعمال المنسقة والتعاونية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والقطاعات الخاصة؛

(ب) زيادة الموارد المالية عن طريق جميع المصادر، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) تعزيز الطاقة الإستيعابية للبلدان النامية؛

(د) إصلاح السياسات الإقتصادية والحرجية والمالية بغية زيادة إيرادات الغابات، والإقلال من الإعانات الضارة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) توفير المزيد من القروض التساهلية؛

(و) حل مشاكل ديون البلدان النامية؛

(ز) تشجيع استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك المجتمعات المحلية، في أنشطة الإدارة المستدامة للغابات عن طريق مختلف الحوافز الإقتصادية والمالية.

٧٢ - وبالإضافة إلى إعادة تأكيد مقترحات العمل التي قدمها الفريق، قد يود المنتدى أن يقوم بما يلي:

(أ) حث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات ذات الصلة على استعراض مساعداتها الدولية في مجال الحراجة بغية تحسين القدرات المؤسسية للبلدان النامية، وإقامة مساعداتها على أساس الأولويات المحددة في

البرامج الحرجية الوطنية للبلدان المستفيدة، وزيادة فعالية الموارد المتاحة، وزيادة مساهماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) حث البلدان والمنظمات ذات الصلة على استطلاع دور الغابات في: '١' التخفيف من انبعاث الغازات الحابسة للحرارة وما يرتبط بذلك من إمكانيات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، '٢' توفير التنوع الأحيائي وغيره من الخدمات البيئية التي تقدمها الغابات كوسيلة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) حث البلدان والمنظمات ذات الصلة على مساعدة البلدان النامية على الإستدلال على الآليات المالية المبتكرة ومتابعة تطويرها، وعلى تقاسم الخبرات والمعلومات بشأن تلك الآليات بغية زيادة التمويل للإدارة المستدامة للغابات؛

(د) حث البلدان والمنظمات ذات الصلة على الإضطلاع بالبرامج والمشاريع الرامية إلى تعبئة الموارد من المجتمعات المحلية والأسر المعيشية الريفية لأغراض الحراجة المستدامة وذلك كوسيلة لتوليد الدخل والتنمية الريفية؛

(هـ) حث البلدان والمنظمات ذات الصلة على الإضطلاع بأنشطة ترمي إلى الجمع والتحليل المنهجيين بيانات التدفقات المالية في قطاع الغابات بغية إتاحة معلومات مستكملة موثوق منها؛

(و) حث البلدان والمنظمات ذات الصلة على تحسين فعالية الآليات الموجودة (بما فيها مرفق البيئة العالمية) لتمويل مجموعة واسعة التنوع من أنشطة الإدارة المستدامة للغابات؛

(ز) حث البلدان على النظر في مختلف طرائق إيجاد آلية عالمية لتوليد وتخصيص موارد مالية مستدامة للإدارة المستدامة لموارد الغابات. وهذا قد يتطلب أيضا أن يُصحب ببحث يتناول إيجاد ترتيب جديد يُعنى (أو مؤسسة جديدة تُعنى) بحفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها المستدامة. ويمثل مفهوم الكيان المقترح لتشجيع الإستثمار واحدا من العناصر المحتملة لأي ترتيب من هذا القبيل. وقد يود المنتدى تحديد أية دراسات تحضيرية يريد من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات أن تقوم بها في هذا السياق.

---